القاهرة تدشن حملة لاسترداد أراض استثمارية غير مستغلة

المصرية للمنتجعات السياحية إحدى الشركات المهددة بسحب أراض منها خلال الفترة المقبلة

دشنت القاهرة حملة جديدة لاسترداد أراض استثمارية لم تستغلها الشركات وخاصة العاملة في المجال السياحي على النحو المتفق عليه مع الحكومة الساعية إلى الاستفادة بأقصى ما يمكن من هذه الأصول لجني المزيد من الإيرادات، رغم أن البعض يرى أن إتاحة الفرصة للمستثمرين لترتيب أوضاعهم قد تساهم في توفيق أوضاع الطرفين.

بطء الأشغال يكلف ثمنا باهظا

القاهرة – كشف مسؤول حكومي مصري الأحد أن بلاده سحبت نحو مليوني متر مربع من الأراضي خلال عام من شركات سياحية غير جادة في مدينة مرسى علم، المطلة على البحر الأحمر، وإنها قد تسحب المزيد في الفترة المقبلة.

وقال المسؤول الذي تحدث مع رويترز طالبا عدم نشر اسمه إن بلاده "سحبت منذ يونيو 2013 وحتى نهاية يونيو 2021 نحو 27 مليون متر مربع من أراضي البحر الأحمر والقصير لعدم التزام الشركات بالجدول الزمني للمشروعات".

وتأتي هذه الخطوة في سياق خطط الحكومة، التي يشرف عليها الرئيس عبدالفتاح السيسي بشكل مباشر من أجل الاستغلال الأمثل وتطوير الأصول والأراضي التي لم يتم تطويرها وفق ما هو متفق عليه مع المستثمرين لتطوير القطاع السياحي.

حمادة أبوالعينين أحد أكبر المستثمرين المصريين الذين تم سحب أراض منه

واتخذ القائمون على إدارة الاقتصاد المصري طيلة السنوات السبع الأخيرة قرارات وصفها محللون بأنها غير مسبوقة لدعم وتحفيز الاستثمار من أجل إنعاش الاقتصاد وذلك عبر إعفاءات ضريبية وطرح أراض بأسعار مغرية، إضافة إلى التعهد بفض منازعات الاستثمار، التي كانت في الماضي مصدر قلق للمستثمرين.

وأكد المسؤول المصري أن أي شركة تنفذ 10 في المئة فقط أو أقل بالمشروع سيتم سحب الأرض منها والفترة المقبلة سيتم التركيز على المشروعات التي لم يتم تنفيذ منها أي شيء إلا 15 في المئة.

ومن أكبر المستثمرين المصريين، الذين تم سحب أراضي منهم رجل الأعمال حمادة أبوالعينين رئيس مجلس إدارة شركة شارم دريمز للاستثمار السياحي وشركة المصرية للمنتجعات السياحية ورجل الأعمال محمد الباكر.

ولطالما أكدت الحكومة على ضرورة الاهتمام بملف الأصول العقارية غير المستغلة المملوكة لوحدات الجهاز الإداري للدولة وهيئة الأوقاف وشركات المال العام، وذلك بهدف تعظيم العائد منها وتنميتها من خلال خطط استثمارية متطورة.

وكانت القاهرة قد أعلنت قبل أربع سنوات الحرب على مافيا الأراضي لاسترجاع الأراضي الحكومية المنهوبة وتوفير موارد مالية جديدة لإنقاذ الاقتصاد المتعثر رغم أن بعض المتابعين شككوا في قدرة الدولة على حسم تلك المواجهة، وطالبوا بالتروي مع المستثمرين الذين أنفقوا المليارات على مشروعاتهم.

وقررت لجنة استرداد أراضي الدولة ومستحقاتها في شهر مايو 2017 تشكيل غرفة عمليات دائمة لمتابعة توجيهات السيسي بشأن تقنين أوضاع المستثمرين الجادين من واضعي اليد واسترداد الأراضي من غير الجادين في موعد أقصاه نهاية الشهر الحالي.

وتلقت اللجنة التي يرأسها رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم محلب منذ ذلك الوقت الآلاف من الطلبات من المستثمرين عن مساحات تجاوزت حاجز مليوني فدان.

ويقدر خبراء قيمة العوائد المتوقعة من حسم مصير تلك المساحات للخزانة العامة للدولة بنحو ستة مليارات دولار، بمتوسط 2800 دولار للفدان الواحد.

ويشير الخبراء إلى وجود نوعين من الأراضي المستهدفة بالإجراءات الجديدة؛ الأول تم تخصيصه بشكل رسمي من خلال وزارة الزراعة ولكن بأسعار زهيدة.

أما النوع الثاني من خلال وضع اليد على الأرض وزراعتها ثم عمل محضر إثبات في قسم الشرطة لتأكيد حيازة المستثمر للأرض ودفع قيمتها للدولة لاحقا بعد الاتفاق على الوضع الجديد.

وبدأت وزارة قطاع الأعمال العام منذ العام 2018 في تنفيذ خطة موسعة لتطوير الشركات القابضة والأخرى المملوكة لها عبر برنامج لاستغلال الأصول العقارية غير المستغلة، منها طرح الأراضي غير المستخدمة للبيع أو الشراكة.

وقال المسؤول الحكومي لرويترز إن "منطقة البحر الأحمر لم يكن بها أي قطعة متاحة في وقت سابق للبيع أما الآن نجحنا في استرداد الأراضي التي تم تسقيعها (تركها دون استغلال استثماري) دون مشروعات وأن من يعمل فقط ويستثمر هو الموجود حاليا بالبحر الأحمر".

وتم سحب من المصرية للمنتجعات السياحية المرحلة الثالثة لها بنحو 20 مليون متر مربع من عدة سنوات وهي تعمل حاليا في المرحلة الأولى بستة ملايين متر مربع وليس عليها شيء.

لكن المرحلة الثانية من المشروع بنحو ستة ملايين متر مربع الجدول الزمني لها غير مغطى سيتم استقطاع المشروعات التي تم تنفيذها بهذه المرحلة وسحب الباقي.

وتسعى المصرية للمنتجعات السياحية لإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر عبر تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق.

ويقول مستثمرون مصريون إن القفزات الكبيرة التي سجلتها أسعار الأراضي في مختلف المناطق تعرقل ضخ استثمارات جديدة، في وقت تسعى فيه الحكومة لجذب استثمارات بقيمة 10 مليارات دولار سنويا، وفق استراتيجية التنمية المستدامة "مصر 2030".

وسحبت هيئة التنمية السياحية في أبريل 2011 موافقتها على تخصيص أرض المرحلة الثالثة للشركة لمشروع سهل حشيش على ساحل البحر الأحمر، ومنذ ذلك الحين والطرفان في نزاع قضائي .

> **27**
> **مليون متر مربع من الأراضي سحبتها الحكومة من شركات سياحية منذ 2013 وحتى الآن**

وواجهت بعض الشركات المصرية بعد يناير 2011 دعاوى قضائية لحصولها على أرض من الحكومة بالأمر المباشر دون الرجوع لقانون المزايدات وبأسعار بخسة.

وقال المسؤول المصري إن "الحكومة تقوم بسحب نحو 10 قطع أراضي كل ثلاثة أشهر من غير الجادين بمنطقة البحر الأحمر فقط".

وتراهن القاهرة على السياحة التي تسهم بما يصل إلى 15 في المئة من الناتج الاقتصادي لمصر، كونها مصدر رئيسي للنقد الأجنبي.

وتضرر هذا النشاط الاستراتيجي إلى جانب عوائد الصادرات ونشاط قناة السويس واستثمارات الطاقة، حيث سادت مظاهر اختفاء السياح عن المنتجعات والفنادق والمزارات السياحية طيلة عام تقريبا.

انحسار وتيرة الاستثمار في قطاع الاتصالات الأردني

عمان – أعلنت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية الأحد أن حجم الاستثمارات الكلية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تراجع العام الماضي بسبب ظروف الجائحة ليصل إلى 145 مليون دينار (204.8 مليون دولار).

وأظهرت الأرقام الرسمية التي نشرتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية الأحد أن تدفق رؤوس الأموال على القطاع انحسر بواقع 18 في المئة في 2020 مقارنة مع العام السابق.

وتعطي هذه المؤشرات لمحة عن فشل محاولات الحكومة الأردنية لإنقاذ الاقتصاد من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والخارجية المتضررة من تداعيات الوباء، إذ تكافح لوضع إطار متكامل لجذب رؤوس الأموال بهدف تعزيز مستويات النمو الضعيفة.

وتراجع الناتج من حجم الاستثمار في قطاع الهواتف المحمولة بمعدل 41 في المئة في 2020، لتبلغ 83 مليون دينار (117.2 مليون دولار) مقارنة مع 141 مليون دينار (199 مليون دولار) في 2019.

في ترقب وصول الإمدادات

وبحسب بيان للهيئة، ارتفع حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات الثابت العام الماضي، بمعدل 22 في المئة بمقارنة سنوية، ليصبح حوالي 53.7 مليون دولار.

كما ارتفع حجم الاستثمار لمزودي خدمات البيانات والخدمات الصوتية بمعدل 37 في المئة في العام 2020 على أساس سنوي.

وتشير البيانات إلى ارتفاع حجم الاستثمار لمقدمي خدمات الاتصالات الأخرى من 847 ألف دولار إلى ما يقارب 25.4 مليون دولار نتيجة حصول عدد من المشغلين على رخص جديدة، ووضع استثمارات جديدة للتمكن من تقديم خدماتهم.

أما إيرادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فشهدت انخفاضا طفيفا خلال العام الماضي بمعدل واحد في المئة، لتبلغ حوالي 1.4 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 14.1 مليار دولار قبل عام.

وتعزو الهيئة ذلك إلى انخفاض إيرادات الهواتف المتنقلة بمعدل واحد في المئة، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات مقدمي خدمات الاتصالات الأخرى بمعدل 10 في المئة عن العام السابق.

في المقابل، ارتفعت إيرادات قطاع الاتصالات الثابت بمعدل اثنين في المئة ومزودي خدمات البيانات والخدمات الصوتية بمعدل 3 في المئة.

تفاؤل حذر بتعافي الاقتصاد العالمي قبل نهاية 2021

بكين/واشنطن – تتباين الاختلافات بشأن تعافي الاقتصاد العالمي فيما تبقى من العام الحالي بين الصين والولايات المتحدة واللتين لا تزالان تتبادلان الاتهامات في حرب تجارية تتوسع أبعادها مع مرور الوقت.

ورغم أن بكين أبدت تفاؤلا بعودة تسارع نمو الاقتصاد العالمي اعتبارا من النصف الثاني لعام 2021، حتى مع عودة تفشي كورونا وبالتحديد المتحور الهندي دلتا، اعتبرت وزارة الخزانة الأميركية الأحد أن واشنطن "قلقة جدا" من تهديد متحورات الفايروس الجديدة لانتعاش الاقتصاد العالمي.

وتوقع تقرير أصدره بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) الأحد أن يتعافى الاقتصاد العالمي بمعدل أسرع خلال النصف الثاني من العام الجاري. وقال معهد أبحاث بنك الشعب في تقرير، إن من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو 5.8 في المئة في كامل 2021، مقارنة مع توقعاته السابقة البالغة 5.2 في المئة.

وتقل أرقام بنك الشعب الصيني، عن أرقام صندوق النقد الدولي في أبريل الماضي، الذي توقع خلالها نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6 في المئة للعام الجاري، مقابل انكماش بنسبة 3.3 في المئة في 2020.

وعلى سبيل المثال، تشير توقعات نمو التجارة العالمية إلى تعاف حذر مرتبط أساسا باتجاه الأسعار وحزم التحفيز في ظل تواصل ضغوط الوباء على مختلف مفاصل الاقتصاد.

وأشار التقرير إلى أنه خلال النصف الأول 2021، اقتربت أنشطة الإنتاج العالمية تدريجياً من مستويات ما قبل الوباء، بينما تسارعت أيضاً وتيرة التعافي في الاستهلاك، ما خفف من اختلال التوازن بين العرض والطلب.

في المقابل، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، في البندقية، "نحن قلقون جدا بشأن المتحور دلتا وسلالات أخرى قد تظهر وتهدد الانتعاش. في ظل اقتصاد عالمي مترابط فما يحصل في أي جزء من العالم يؤثر على الدول الأخرى".

وتأثر الاقتصاد العالمي بشدة اعتبارا من الربع الأول من العام الماضي، مع انتشار الفايروس وغلق غالبية المرافق الحيوية، قبل استئناف أنشطتها تدريجيا بالربع الأخير 2020.

والسبت الماضي، حذر وزراء المال في مجموعة العشرين في ختام اجتماعهم في البندقية من "الأخطار" التي يطرحها "تفشي متحورات جديدة من كوفيد – 19 ووتيرات متفاوتة لعمليات التلقيح" على انتعاش الاقتصاد العالمي.

وإذا كان الوضع الاقتصادي العالمي "قد تحسن، خصوصا بفضل تزايد عمليات التلقيح" في الأشهر الأخيرة، فإن مجموعة العشرين ذكرت في بيانها الختامي بأن الأزمة لم تنته بعد.

وكرر وزراء المال في بيانهم عزمهم على "مواصلة دعم النهوض عبر تجنب التخلي في شكل سابق لأوانه عن إجراءات دعم" الاقتصاد.

وكذلك، تعهد وزراء المال وحكام المصارف المركزية "الحفاظ على الاستقرار المالي وقدرة الموازنات على الصمود على المدى الطويل"، في إشارة إلى إجراءات الإنعاش التي اتخذتها الحكومات.

> **5.8**
> **في المئة نمو الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من 2021 مقابل 5.2 في المئة في توقعات سابقة**

وبحسب صندوق النقد الدولي، فإنه منذ بدء أزمة فايروس كورونا، قامت دول مجموعة العشرين بضخ نحو 16 تريليون دولار لإنعاش اقتصاداتها.

ولاحظ الوزراء أن ثمة "تفاوتا كبيرا على صعيد النهوض بين الدول" المتطورة وتلك النامية، وخصوصا بسبب الوتيرة المتفاوتة في عمليات التلقيح.

وجددوا "عزمهم على استخدام كل الأدوات السياسية المتوافرة لمواجهة التداعيات السلبية للوباء وخصوصا على الأشخاص الأكثر تضررا، من مثل النساء والشباب والعمال غير المؤهلين".